No. 42664

Belgium
and
Algeria

General Convention on development cooperation between the Kingdom of Belgium and the People's Democratic Republic of Algeria. Brussels, 10 December 2002

Entry into force: *1 February 2006 by notification, in accordance with article 13*

Authentic texts: *Arabic, Dutch and French*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Belgium, 26 April 2006*

Belgique
et
Algérie

Convention générale de coopération au développement entre le Royaume de Belgique et la République algériene démocratique et populaire. Bruxelles, 10 décembre 2002

Entrée en vigueur : *1er février 2006 par notification, conformément à l'article 13*

Textes authentiques : *arabe, néerlandais et français*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Belgique, 26 avril 2006*

المادة الثالثة عشرة

دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

تدخل هذه الاتفاقية العامة حيز التنفيذ في اليوم الأول من الشهر الذي يلي آخر إشعار يشعر من خلاله كل طرف الطرف الآخر باستكمال الإجراءات الداخلية الضرورية لهذا الغرض.
وإثباتا لذلك، وقع الطرفان هذه الاتفاقية العامة.

حرر ببر وكسل في ديسمبر 2002 في نسختين أصليتين ، باللغتين العربية ، الفرنسية و النرلندية ولكلا النصين نفس القوة القانونية.

عن مملكة بلجيكا

لويس ميشال
نائب الوزير الأول و وزير
الشؤون الخارجية

عن الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

عبد العزيز بلخادم
وزير الدولة ، وزير
الشؤون الخارجية

غير أنه إذا اقتضى الأمر يخضع للضمان الاجتماعي حسب التشريع البلجيكي (أو الجزائري).

3) تعفى من كل الرسوم أو الضرائب أموال ممثلية التعاون التقني البلجيكيّ المنقولة وغير المنقولة والمعدات والخدمات المستوردة أو التي يتم شراؤها محليا (وكذا تحويل الأموال) (يتم إدراجها إذا اقتضى الأمر) في إطار هذه الاتفاقية العامة أو الاتفاقيات الخاصة التي تنتج عنها.

المادة العاشرة

المراقبة والتقييم

يتخذ الطرفان كل الإجراءات الإدارية اللازمة وتلك المتعلقة بالميزانية لبلوغ أهداف الاتفاقيات الخاصة الناتجة عن هذه الاتفاقية العامة.

ولهذا الغرض يعمد الطرفان، سويا أو كل على حدى، إلى المراقبة والتقييم الداخلية والخارجية التي يريا إنجازها مفيدا. و يخطر كل طرف الطرف الآخر بالمراقبة والتقييم التي ينوي القيام بها على حدى .

يتم التقييم على مستوى برامج التعاون وأيضا على مستوى المشاريع المتفق عليها.

المادة الحادية عشرة

النزاعـــات

تتم تسوية النزاعات الناتجة عن تطبيق هذه الاتفاقية العامة واتفاقياتها الخاصة وديا عن طريق التفاوض بين الطرفين.

المادة الثانية عشرة

مدة الاتفاقية وإنهاؤها

تبرم هذه الاتفاقية العامة لمدة غير محددة ؛
يمكن لكل طرف إنهاؤها في أي وقت عبر القناة الدبلوماسية بإشعار مسبق مدته ستة (06) أشهر على الأقل ؛
لا ينجر عن هذا الإلغاء إلغاء الاتفاقيات الخاصة أو النصوص الثنائية التي تسيرها هذه الاتفاقية العامة التي تستمر في تسيير المشاريع الجارية إلى نهايتها ؛

1) بالنسبة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : وزارة الشؤون الخارجية
2) بالنسبة لمملكة بلجيكا : سفارة مملكة بلجيكا بالجزائر.
يكون الملحق بالتعاون الدولي ، على مستوى هذه السفارة، مكلف بصفة خاصة بالمسائل المتعلقة بالتعاون من أجل التنمية.

المادة الثامنة

هيئات التنفيذ

1) يعهد الطرف البلجيكي بإنجاز التزاماته في فترات الصياغة والتنفيذ المشار إليها في المادة 6 الفقرة 2 حصرا إلى " التعاون التقني البلجيكي" "CTB"، شركة مغفلة عمومية بلجيكية ذات أغراض اجتماعية. و يبرم الطرف البلجيكي مع التعاون التقني البلجيكي اتفاقيات يلتزم التعاون التقني البلجيكي من خلالها باحترام الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة 6 الفقرة 5.

2) إذا اقتضت طبيعة الخدمات ذلك، يمكن أن يعهد بتنفيذها لهيئات مختصة سواء من قبل الوزير الذي يدخل التعاون ضمن صلاحياته أو من قبل التعاون التقني البلجيكي.

3) في بعض الحالات و بعد إشعار من قبل ملحق التعاون الدولي للطرف الجزائري يمكن أن يعهد تحديد خدمات التعاون إلى "التعاون التقني البلجيكي".

المادة التاسعة

الامتيازات والحصانات

1) لتنفيذ هذه الاتفاقية، يستفيد الممثل المقيم للتعاون التقني البلجيكي ومساعدوه الذين تم توظيفهم ببلجيكا ما لم يكونوا من مواطني الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بصفة مبدئية من الامتيازات والحصانات المطبقة على المستخدمين الإداريين والتقنيين التابعين للمراكز الدبلوماسية والقنصلية.
2) لتنفيذ هذه الاتفاقية، يستفيد كل خبير لا يكون من مواطني الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من ذات الامتيازات والحصانات الممنوحة لخبراء منظمة الأمم المتحدة.
يحق له لاسيما استيراد أو شراء ، معفية من الضرائب ، سيارة وأثاث ولوازم لاستعماله الشخصي واستعمال أفراد عائلته الذين يعيشون معه،.
تعفى أجرته و لواحقها من الضرائب على تراب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

1 ° يتم تجسيد برامج التعاون التوجيهية من خلال خدمات تعاون خاصة. ويمكن أن تشمل مساهمة الطرف البلجيكي في كل خدمة تعاون تعاونا تقنيا أو نشاطات تكوين أو نشاطات دراسة أو هبات عينا أو نقدا لاسيما المساعدة في الميزانية أو القروض أو المشاركة في رأس مال الشركات أو تخفيض الديون أو تركيبة من هذه العناصر .

2 ° يتم تحضير كل خدمة تعاون وكذا تخطيطها وتنفيذها حسب دورة تسيير مدمجة تتمحور حول الأهداف وتمر عبر أربعة مراحل:
التحديد والصياغة والتنفيذ والتقييم.

3 ° يتم تحديد كل خدمة تعاون من خلال التشاور بين الطرفين.
وتكون للطرف الجزائرى المسؤولية الأخيرة في التحديد.

4 ° من أجل ضمان تلائمها مع قدرات الطرف المستفيد وحاجاته، ترتكز كل خدمة تعاون على مبدأ المساهمة لا غير.
ولهذا الغرض، يتم إنشاء لجنة مشتركة للتسيير خاصة بكل مشروع.

5 ° تمثل الاتفاقيات الخاصة المبرمة بين الطرفين القاعدة القانونية لكل خدمة تعاون.

وتقوم هذه الاتفاقيات الخاصة لاسيما بتحديد، حسب كيفية التعاون المتفق عليه :

- الأهداف ؛
- آليات التنفيذ وآجاله ؛
- عند الاقتضاء، قواعد تجديد وتحويل الأموال ؛
- عند الاقتضاء، قواعد اقـتـناء المعدات وتحويلها ؛
- حقوق كل المتدخلين وكذا مسؤولياتهم وواجباتهم ؛
- كيفيات إعداد التقارير وكيفيات المتابعة والرقابة ؛
- تشكيلة اللجنة المشتركة للتسيير وصلاحياتها.

المادة السابعة

السلطات المختصة

تتم دراسة كل مسألة متعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية العامة من طرف السلطات المختصة للطرفين والمتمثلة

المادة الرابعة
البرامج التوجيهية للتعاون

سيجسد هذا التعاون بواسطة برامج تعاون توجيهية تحددها باتفاق مشترك اللجنة المشتركة المشار إليها في المادة 5 .

وتتدرج أهداف هذه البرامج ضمن المخططات التنموية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إلى جانب تلك المشار إليها في المادة 2 .
علاوة على ذلك ، يتم إدراج برامج التعاون التوجيهية في القطاعات والمواضيع المذكورة في المادة 3 ، وهي تعمل على :

- تعزيز القدرات المؤسساتية وقدرات التسيير مع إيلاء دور متنام للتسيير والتنفيذ المحليين ؛
- ضمان قابلية الاستمرار التقنية والمالية بعد توقف المساهمات البلجيكية ؛
- استعمال أسلوب تنفيذ فعلي وفعال مع تقريب أصحاب القرار قدر الإمكان من المجموعات المستهدفة.

المادة الخامسة
اللجنة المشتركة

تقوم اللّجنة المشتركة المتكونة من ممثلي الطرفين بتحديد والمصادقة على برامج التعاون التوجيهية المشار إليها في المادة 4 ، كما تتولى متابعتها وتقييم عملية تنفيذها قصد إجراء التعديلات اللازمة عليها إذا اقتضت الضرورة ذلك.

تجتمع اللجنة المشتركة على المستوى الوزاري مرة كل ثلاث سنوات (03) وعلى مستوى المسؤولين السامين مرة في السنة، بالتناوب ببلجيكا وبالجزائر.

المادة السادسة
خدمات التعاون

المادة الثانية
أهداف التعاون الثنائي المباشر

يهدف هذا التعاون بالدرجة الأولى إلى تشجيع التنمية الإنسانية المستديمة.
ولهذا الغرض، فهو يسعى إلى مكافحة الفقر وترقية الشراكة بين سكان ومؤسسات الطرفين وترقية الديمقراطية ودولة القانون ودور المجتمع المدني والحكم الراشد وكذا ترقية التبادلات الإنسانية، إلى جانب تشجيع احترام كرامة الإنسان وحرياته وحقوقه وكذا مكافحة كل أشكال التمييز المبني على اعتبارات اجتماعية أو عرقية أو دينية أو فلسفية أو على أساس الجنس.

المادة الثالثة
القطاعات والمواضيع ذات الأولوية

يرتكز التعاون الثنائي المباشر بين الطرفين على أحد القطاعات التالية أو على عدد منها:
1 – العناية الطبية القاعدية بما في ذلك الصحة الإنجابية ؛
2 – التعليم والتكوين ؛
3 – الزراعة –والأمن الغذائي ؛
4 – الهياكل القاعدية ؛
5 – الوقاية من النزاعات ودعم المجتمع.

وعلى المواضيع التالية:
1 – إعادة موازنة حقوق وفرص الرجال والنساء ؛
2 – احترام البيئة ؛
3 – الاقتصاد الاجتماعي.

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

اتفاقية عامة حول التعاون من أجل التنمية
بين
مملكة بلجيكا
و الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

إن مملكة بلجيكا
و
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المشار إليهما أدناه بـــ "الطرفين "

عزما منهما على توطيد علاقات الشراكة والتعاون التي ترغبان في تطويرها على أساس الاحترام المتبادل والسيادة والمساواة والبحث عن تنمية مستديمة ومنسجمة ومفيدة لكل فئات شعبيهما وبالأخص تلك الأكثر عوزا؛

مؤكدتان مجددا تمسكهما بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وبمفهوم التنمية الاجتماعية وبمبادئ وحقوق العمل الأساسية وبكرامة وقيمة الإنسان من رجال ونساء، فاعلين في مجال التنمية ومستفدين منها باعتبارهم أشخاصا متساوين أمام القانون، وكذا تمسكهما بحماية البيئة والحفاظ عليها وفقا للنصوص والاتفاقيات التي تعد الجزائر وبلجيكا طرفا فيها؛

اقتناعا منهما بأن هذه المبادئ تمثل القواعد الأساسية لعلاقات التعاون بين الطرفين ؛

اعتبارا لأهمية تحديد إطار سياسي وقانوني لتعاونهما القائم على الحوار والمسؤولية المشتركة.

اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى
الموضوع

إن الهدف من هذه الاتفاقية العامة هو تحديد الإطار السياسي والمؤسساتي والقانوني للتعاون الثنائي المباشر الذي يتم الاتفاق عليه بين الطرفين.

[DUTCH TEXT — TEXTE NÉERLANDAIS]

ALGEMENE ONTWIKKELINGSSAMENWERKINGSOVEREENKOMST

TUSSEN

HET KONINKRIJK BELGIË

EN

DE ALGERIJNSE DEMOCRATISCHE VOLKSREPUBLIEK

ALGEMENE ONTWIKKELINGSSAMENWERKINGSOVEREENKOMST
TUSSEN
HET KONINKRIJK BELGIË
EN
DE ALGERIJNSE DEMOCRATISCHE VOLKSREPUBLIEK

HET KONINKRIJK BELGIË

EN

DE ALGERIJNSE DEMOCRATISCHE VOLKSREPUBLIEK

Hierna te noemen **"de Partijen"**

VASTBESLOTEN het partnerschap en de samenwerking uit te breiden, die ze wensen uit te bouwen op grond van wederzijds respect, soevereiniteit en gelijkheid van beide Partijen, het streven naar een duurzame en harmonieuze ontwikkeling die alle lagen van hun bevolking ten goede komt en in het bijzonder de meest hulpbehoevenden ;

HERBEVESTIGEND hun gehechtheid aan de beginselen van het Handvest van de Verenigde Naties, de democratische waarden en de mensenrechten, het begrip sociale ontwikkeling, de fundamentele principes en rechten met betrekking tot werk, de menselijke waardigheid en waarde, van mannen en vrouwen, actoren en begunstigden van ontwikkeling, die allen gelijke rechten hebben en aan de bescherming en het behoud van het milieu overeenkomstig de akten en overeenkomsten waarbij Algerije en België partij zijn ;

OVERTUIGD dat deze beginselen de wezenlijke grondslag vormen voor het samenwerkingsverband tussen beide Partijen ;

OVERWEGEND dat het van belang is een politiek en juridisch kader af te bakenen voor de samenwerking, gestoeld op dialoog en gedeelde verantwoordelijkheid ;

ZIJN HET VOLGENDE OVEREENGEKOMEN :

ARTIKEL 1

Doel

Deze Algemene Overeenkomst heeft ten doel een politiek, institutioneel en juridisch kader af te bakenen voor de directe bilaterale samenwerking die tussen beide Partijen wordt overeengekomen.

ARTIKEL 2

Doelstellingen van de directe bilaterale samenwerking

De prioritaire doelstelling van deze samenwerking behelst het bevorderen van de duurzame menselijke ontwikkeling. Te dien einde streeft ze ernaar de armoede te bestrijden, het partnerschap tussen de bevolking en de instellingen van de Partijen te stimuleren, de democratie, de rechtsstaat, de rol van de civiele samenleving, het goed bestuur en de menselijke contacten te bevorderen, de eerbiediging van de menselijke waardigheid, van de vrijheden en rechten van de mens aan te moedigen en alle vormen van discriminatie op sociale, etnische, godsdienstige, filosofische grond of op grond van het geslacht te bestrijden.

ARTIKEL 3

Prioritaire sectoren en thema's

De directe bilaterale samenwerking tussen de Partijen is toegespitst op één of meerdere sectoren als :

1) eerstelijnsgezondheidszorg, met inbegrip van reproductieve gezondheidszorg ;
2) onderwijs en vorming ;
3) landbouw en voedselzekerheid ;
4) basisinfrastructuur ;
5) conflictpreventie en versterking van de maatschappij.

En op volgende thema's :

1) herijking van de rechten en kansen van vrouwen en mannen ;
2) eerbiediging van het milieu ;
3) sociale economie.

ARTIKEL 4

Indicatieve samenwerkingsprogramma's

Aan deze samenwerking zal gestalte worden gegeven in de vorm van indicatieve samenwerkingsprogramma's die in gezamenlijk overleg door de Gemengde Commissie als bedoeld in artikel 5, worden vastgelegd.

De doelstellingen van deze programma's zullen aansluiten op de ontwikkelingsplannen van de Algerijnse Democratische Volksrepubliek, alsmede van die vermeld in artikel 2.

De indicatieve samenwerkingsprogramma's zullen zich bovendien situeren in de sectoren en thema's als vastgelegd in artikel 3. Er wordt mee beoogd dat :

- de institutionele- en beheerscapaciteiten worden uitgebreid en het lokale beheer en de lokale uitvoering een grotere rol krijgen toebedeeld ;

- de technische en financiële leefbaarheid na stopzetting van de Belgische steunverlening wordt zeker gesteld ;

- een doelmatige en doeltreffende uitvoeringsmethode wordt gehanteerd en de doelgroepen zo nauw mogelijk worden betrokken bij de besluitvorming.

ARTIKEL 5

Gemengde Commissie

Een Gemengde Commissie samengesteld uit vertegenwoordigers van beide Partijen zal de indicatieve samenwerkingsprogramma's als bedoeld in artikel 4 bekrachtigen of definiëren. Ze zal de tenuitvoerlegging ervan opvolgen en evalueren om ze, in voorkomend geval, bij te sturen.

De Gemengde Commissie komt éénmaal om de drie (03) jaar op ministerieel niveau bijeen en elk jaar op het niveau van een hoge ambtenaar, beurtelings in België en in Algerije.

ARTIKEL 6

Samenwerkingsprestaties

1. Aan de indicatieve samenwerkingsprogramma's wordt gestalte gegeven in de vorm van bijzondere samenwerkingsprestaties. De bijdrage van de Belgische Partij aan elke samenwerkingsprestatie kan omvatten: steun op basis van technische samenwerking, opleiding of studie, giften in natura of in speciën waaronder met name begrotingssteun, leningen, deelnemingen, schuldverlichting of een combinatie hiervan.

2. Elke samenwerkingsprestatie wordt voorbereid, gepland en uitgevoerd volgens een geïntegreerde beheerscyclus afgestemd op de doelstellingen en bestaande uit vier fasen: identificatie, formulering, uitvoering en evaluatie.

3. De identificatie van elke samenwerkingsprestatie gebeurt na overleg tussen de Partijen.

   De eindverantwoordelijkheid voor de identificatie berust bij de Algerijnse Partij.

4. Met betrekking tot elke samenwerkingsprestatie wordt gekozen voor een strikt participatieve benadering teneinde zeker te stellen dat ze is afgestemd op de capaciteiten en de noden van de begunstigde Partij.

Te dien einde zal voor elk project een gemengd stuurcomité in het leven worden geroepen.

5. Tussen beide Partijen gesloten bijzondere overeenkomsten vormen de rechtsgrondslag van elke samenwerkingsprestatie.

Naar gelang van de in aanmerking genomen wijze van samenwerking, verstrekt deze met name toelichting over :

- de doelstellingen ;
- de mechanismen en uitvoeringstermijnen ;
- in voorkomend geval, de actualiseringsregels en de overdracht van fondsen ;
- in voorkomend geval, de aankoopvoorschriften en de overdracht van uitrusting ;
- de rechten, verantwoordelijkheden en verplichtingen van alle betrokkenen ;
- de modaliteiten inzake de opstelling van verslagen, de follow-up en de controle ;
- de samenstelling en de bevoegdheden van het gemengde stuurcomité.

ARTIKEL 7

Bevoegde autoriteiten

Elk vraagstuk met betrekking tot de toepassing van deze Algemene Overeenkomst wordt bestudeerd door de bevoegde autoriteiten van de Partijen, met name :

1) wat de Algerijnse Democratische Volksrepubliek betreft : het Ministerie van Buitenlandse Zaken ;

2) wat het Koninkrijk België betreft : de Ambassade van het Koninkrijk België in Algiers.

Bij de voornoemde ambassade is de attaché internationale samenwerking speciaal belast met vraagstukken met betrekking tot ontwikkelingssamenwerking.

ARTIKEL 8

Uitvoeringsorganen

1. De Belgische Partij vertrouwt de tenuitvoerlegging van haar verplichtingen in de formulerings en uitvoeringsfasen als bedoeld in artikel 6,§ 2, uitsluitend toe aan de "Belgische Technische Coöperatie"(BTC), een naamloze vennootschap met sociaal oogmerk naar Belgisch publiekrecht.De Belgische Partij zal met de BTC overeenkomsten sluiten op basis waarvan de BTC de verbintenis aangaat om de bijzondere overeenkomsten als bedoeld in artikel 6§5 na te leven.

2. Zo de aard van de samenwerkingsprestaties zulks vereist, kan de uitvoering ervan door de Belgische minister die bevoegd is ter zake van samenwerking dan wel door de BTC worden toevertrouwd aan gespecialiseerde organen.

3. In sommige gevallen en middels kennisgeving door de attaché internationale samenwerking aan de Algerijnse Partij, kan de identificatie van een samenwerkingsprestatie worden toevertrouwd aan de BTC.

ARTIKEL 9

Voorrechten en immuniteiten

1. Voor de uitvoering van deze Overeenkomst, genieten de BTC-vertegenwoordiger ter plaatse en diens in België in dienst genomen medewerkers, voor zover zij geen onderdaan zijn van de Algerijnse Democratische Volksrepubliek, in principe dezelfde voorrechten en immuniteiten die van toepassing zijn op het administratief en technisch personeel van de diplomatieke en consulaire posten.

2. Voor de uitvoering van deze Overeenkomst geniet elk deskundige die geen onderdaan is van de Algerijnse Democratische Volksrepubliek dezelfde voorrechten en immuniteiten als de VN-deskundigen.
Zo heeft hij met name het recht een voertuig, meubilair en artikelen voor persoonlijk gebruik dan wel ten behoeve van de bij hem inwonende gezinsleden vrij van rechten in te voeren of aan te kopen.
Zijn wedde en emolumenten zijn op het grondgebied van de Algerijnse Democratische Volksrepubliek vrijgesteld van heffingen.
Wanneer zulks vereist is, is de deskundige evenwel onderworpen aan de sociale zekerheid met inachtneming van de Belgische (of Algerijnse) wetgeving.

3. De roerende en onroerende goederen van de BTC-vertegenwoordiging en het in het kader van deze Overeenkomst of van de hieruit voortvloeiende bijzondere overeenkomsten ingevoerde of ter plaatse aangekochte materiaal of de ingevoerde of ter plaatse aangekochte diensten, alsmede de overdracht van fondsen zijn vrijgesteld van belastingen of heffingen.

ARTIKEL 10

Controle en evaluatie

De Partijen nemen alle noodzakelijke administratieve en budgettaire maatregelen om de doelstellingen te verwezenlijken van de uit deze Algemene Overeenkomst voortvloeiende bijzondere overeenkomsten.

Met het oog hierop verrichten de Partijen, tezamen of afzonderlijk, de interne en externe controles en evaluaties die ze nuttig achten. Elk van de Partijen stelt de andere Partij evenwel in kennis van de controles en evaluaties die ze voornemens is afzonderlijk te verrichten.

Zowel op het niveau van de samenwerkingsprogramma's als op het niveau van de te dien einde in aanmerking genomen projecten worden evaluaties verricht.

ARTIKEL 11

Geschillen

Geschillen die verband houden met de toepassing van de Algemene Overeenkomst en de uit deze Algemene Overeenkomst voortvloeiende bijzondere overeenkomsten worden in der minne geregeld bij wege van onderhandelingen tussen de Partijen.

ARTIKEL 12

Duur en opzegging

Deze Algemene Overeenkomst wordt voor onbepaalde tijd gesloten.
Elk van de Partijen kan ze te allen tijde opzeggen mits kennisgeving langs diplomatieke weg aan de andere Partij en mits inachtneming van een opzeggingstermijn van ten minste zes (06) maand.

Ze behelst niet de opzegging van de bijzondere overeenkomsten of andere bilaterale akten die geregeld worden door de Algemene Overeenkomst. Deze blijven van toepassing tot op het tijdstip van beëindiging van alle lopende projecten.

ARTIKEL 13

Inwerkingtreding

Deze Algemene Overeenkomst treedt in werking op de eerste dag van de maand volgend op de datum van de laatste kennisgeving middels welke de Partijen elkaar ervan in kennis hebben gesteld dat aan de vereiste interne procedures voor bedoelde inwerkingtreding is voldaan.

TEN BLIJKE WAARVAN de Partijen deze Algemene Overeenkomst hebben ondertekend.

GEDAAN te Brussel, op 10 december 2002, in twee originelen, in het Nederlands, het Frans en het Arabisch, zijnde alle teksten gelijkelijk authentiek.

VOOR HET KONINKRIJK BELGIË :

Louis MICHEL,
Vice-Eerste Minister
en Minister van Buitenlandse Zaken

VOOR DE ALGERIJNSE DEMOCRATISCHE VOLKSREPUBLIEK :

Abdelaziz BELKHADEM,
Minister van Staat,
Minister van Buitenlandse Zaken

[FRENCH TEXT - TEXTE FRANÇAIS]

CONVENTION GÉNÉRALE DE COOPÉRATION AU DÉVELOPPEMENT ENTRE LE ROYAUME DE BELGIQUE ET LA RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Le Royaume de Belgique et La République algérienne démocratique et populaire, ci-après dénommés "les Parties",

Résolues à intensifier leurs relations de partenariat et de coopération qu'elles souhaitent développer sur la base du respect mutuel, de la souveraineté et de l'égalité, de la recherche d'un développement durable, harmonieux et bénéfique pour toutes les composantes de leurs populations et particulièrement celles les plus démunies;

Réaffirmant leur attachement aux principes de la Charte des Nations-Unies, aux valeurs de démocratie et des droits de l'homme, au concept du développement social, aux principes et droits fondamentaux au travail, à la dignité et à la valeur de la personne humaine, hommes et femmes, acteurs et bénéficiaires du développement, sujets égaux en droits et à la protection et conservation de l'environnement conformément aux instruments et conventions auxquels l'Algérie et la Belgique sont parties;

Convaincues que ces principes constituent les fondements essentiels des relations de coopération entre les deux Parties;

Considérant qu'il importe de déterminer un cadre politique et juridique pour leur coopération, basé sur le dialogue et la responsabilité partagée;

Sont convenues de ce qui suit :

Article 1. Objet

La présente Convention générale a pour objet de définir le cadre politique, institutionnel et juridique de la coopération bilatérale directe, dont il sera convenu entre les Parties.

Article 2. Objectifs de la coopération bilatérale directe

Cette coopération a comme objectif prioritaire de favoriser le développement humain durable. A cette fin, elle visera à combattre la pauvreté, à promouvoir le partenariat entre les populations et les institutions des Parties, à promouvoir la démocratie, l'état de droit, le rôle de la société civile, la bonne gouvernance, les échanges humains, à favoriser le respect de la dignité humaine, des libertés et droits de l'homme ainsi qu'à combattre toutes formes de discrimination basée sur des motifs sociaux, ethniques, religieux, philosophiques ou fondée sur le sexe.

Article 3. Secteurs et thèmes prioritaires

La coopération bilatérale directe entre les Parties se concentrera sur un ou plusieurs des secteurs suivants :

1) les soins de santé de base y compris la santé reproductive;
2) l'enseignement et la formation;
3) l'agriculture et la sécurité alimentaire;
4) l'infrastructure de base;
5) la prévention des conflits et la consolidation de la société.

et sur les thèmes suivants :

1) le rééquilibrage des droits et des chances des femmes et des hommes;
2) le respect de l'environnement;
3) l'économie sociale.

Article 4. Programmes indicatifs de coopération

Cette coopération se concrétisera par des programmes indicatifs de coopération définis d'un commun accord par la commission mixte visée à l'article 5.

Les objectifs de ces programmes s'inscriront dans ceux des plans de développement de la République Algérienne Démocratique et Populaire ainsi que dans ceux repris à l'article 2. Les programmes indicatifs de coopération se situeront en outre dans les secteurs et thèmes cités à l'article 3 et ils veilleront à :

- renforcer les capacités institutionnelles et de gestion, accordant un rôle croissant à la gestion et à l'exécution locales;

- assurer la viabilité technique et financière après la cessation des apports belges;

- utiliser un mode d'exécution efficace et efficient et situant les pouvoirs de décision le plus près possible des groupes ciblés.

Article 5. Commission mixte

Une Commission mixte composée de représentants des deux Parties validera ou définira les programmes indicatifs de coopération visés à l'article 4, et en suivra et évaluera la mise en oeuvre pour leur apporter, le cas échéant, les adaptations nécessaires. La Commission mixte se réunira une fois tous les trois (03) ans au niveau ministériel et, chaque année, au niveau d'un haut fonctionnaire, alternativement en Belgique et en Algérie.

Article 6. Prestations de coopération

1. Les programmes indicatifs de coopération seront concrétisés par des prestations de coopération spécifiques. Dans chaque prestation de coopération, la contribution de la Partie belge pourra comprendre de la coopération technique, des activités de formation ou d'études, des dons en nature ou en numéraire dont notamment l'aide budgétaire, des prêts, des prises de participations, des allégements de dettes ou une combinaison de ces éléments.

2. Chaque prestation de coopération sera préparée, planifiée et mise en oeuvre selon un cycle intégré de gestion axé sur les objectifs et composé de quatre phases : identification, formulation, mise en oeuvre et évaluation.

3. L'identification de chaque prestation de coopération sera le résultat d'un processus consultatif entre les Parties. La Partie algérienne aura la responsabilité finale de l'identification.

4. Afin de garantir son adéquation aux capacités et aux besoins de la Partie bénéficiaire toute prestation de coopération suivra strictement une approche participative. A cette fin, un comité mixte de pilotage est mis en place pour chaque projet.

5. Des conventions spécifiques conclues entre les Parties constitueront la base juridique de chaque prestation de coopération.

Elles préciseront notamment, en fonction du mode de coopération retenu :

- les objectifs;
- les mécanismes et les délais de mise en oeuvre;
- le cas échéant, les règles d'actualisation et de transfert de fonds;
- le cas échéant, les règles d'acquisition et de transfert d'équipements;
- les droits, les responsabilités et les obligations de tous les intervenants;
- les modalités d'établissement de rapports, de suivi et de contrôle;
- la composition et les attributions du comité mixte de pilotage.

Article 7. Autorités compétentes

Toute question relative à l'application de la présente Convention générale sera étudiée par les autorités compétentes des Parties qui sont :

1) En ce qui concerne la République algérienne démocratique et populaire : le Ministère des affaires étrangères;

2) En ce qui concerne le Royaume de Belgique : l'Ambassade du Royaume de Belgique à Alger.

Au sein de cette Ambassade, l'Attaché de la Coopération internationale est spécialement chargé des questions relatives à la coopération au développement.

Article 8. Organes d'exécution

1. La Partie belge confiera en exclusivité la réalisation de ses obligations dans les phases de formulation et de mise en oeuvre visées à l'article 6 §2, à la "Coopération Technique Belge" (CTB), société anonyme de droit public belge à finalité sociale. La Partie belge conclura avec la CTB des conventions par lesquelles la CTB s'engage à respecter les accords spécifiques visés à l'article 6 §5.

2. Si la nature des prestations de coopération l'exige, leur exécution peut être confiée, soit par le Ministre qui a la coopération dans ses compétences, soit par la CTB, à des organismes spécialisés.

3. Dans certains cas et moyennant notification de l'Attaché de la Coopération Internationale à la Partie algérienne, la CTB pourrait se voir confier l'identification d'une prestation de coopération.

Article 9. Privilèges et immunités

1. Pour l'exécution de la présente Convention, le Représentant résident de la CTB et ses adjoints recrutés en Belgique, pour autant qu'ils ne soient pas ressortissant de la République algérienne démocratique et populaire, bénéficieront, en principe, des privilèges et immunités applicables au personnel administratif et technique des postes diplomatiques et consulaires.

2. Pour l'exécution de la présente Convention, tout expert non ressortissant de la République algérienne démocratique et populaire bénéficiera des mêmes privilèges et immunités que ceux accordés aux experts des Nations Unies. Il aura notamment le droit d'importer ou d'acheter, en franchise de droits, un véhicule, des meubles et des articles à son usage personnel ainsi qu'à l'usage des membres de sa famille vivant avec lui. Son salaire et ses émoluments seront exonérés de taxes sur le territoire de la République algérienne démocratique et populaire. Quand requis, il sera toutefois assujetti à la sécurité sociale dans le respect de la législation belge (ou algérienne).

3. Les biens meubles et immeubles de la représentation de la CTB ainsi que les équipements ou services importés ou achetés localement ainsi que les transferts de fonds, dans le cadre de la présente Convention générale ou des conventions spécifiques qui en découleront seront exonérés de tous impôts ou taxes.

Article 10. Contrôle et évaluation

Les Parties prendront toutes les mesures administratives et budgétaires nécessaires pour atteindre les objectifs des conventions spécifiques qui découlent de la présente Convention générale. À cet effet, les Parties procéderont, ensemble ou séparément, aux contrôles et aux évaluations, tant internes qu'externes, qu'elles estimeront utiles de réaliser. Chacune des Parties informera cependant l'autre Partie des contrôles et des évaluations qu'elle entendrait mener séparément. Les évaluations seront effectuées tant au niveau des programmes de coopération que des projets qui seront retenus à cet effet.

Article 11. Litiges

Les litiges nés de l'application de la présente Convention générale et de ses conventions spécifiques seront réglés à l'amiable par voie de négociation entre les Parties.

Article 12. Durée et dénonciation

La présente Convention générale est conclue pour une durée indéterminée. Chacune des Parties peut la dénoncer à tout moment par notification à l'autre Partie par voie diplomatique en observant un préavis de six (06) mois au moins.

Cette dénonciation n'entraîne pas celle des conventions spécifiques ou autres actes bilatéraux régis par la présente Convention générale qui continueront à régir, jusqu'à leur terme, tous les projets en cours de réalisation.

Article 13. Entrée en vigueur

La présente Convention générale entrera en vigueur le premier jour du mois qui suit la date de la dernière notification par laquelle les Parties se seront informées de l'accomplissement des procédures internes requises à cet effet.

En foi de quoi, les Parties ont signé la présente Convention générale.

Fait à Bruxelles, le 10 décembre 2002, en deux exemplaires originaux, en langue française, arabe et néerlandaise, tous les textes faisant également foi.

Pour le Royaume de Belgique :
Le Vice-Premier Ministre et Ministre des affaires étrangères,

LOUIS MICHEL

Pour la République algérienne démocratique et populaire :
Le Ministre d'État, Ministre des affaires étrangères,

ABDELAZIZ BELKHADEM

[TRANSLATION - TRADUCTION]

GENERAL CONVENTION ON DEVELOPMENT COOPERATION BETWEEN THE KINGDOM OF BELGIUM AND THE PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

The Kingdom of Belgium and the People's Democratic Republic of Algeria, hereinafter referred to as "the Parties",

Resolved to intensify their relations of partnership and cooperation, which they desire to develop on the basis of mutual respect, sovereignty, and equality, in the quest for sustainable, harmonious and beneficial development for all components of their populations, and in particular for the most disadvantaged;

Reaffirming their commitment to the principles of the United Nations Charter, to the values of democracy and human rights, to the concept of social development, to the principles and fundamental rights of labour, to the dignity and value of the human person, men and women, stakeholders and beneficiaries in development, equal in their rights, and to the protection and conservation of the environment in accordance with the instruments and conventions to which Algeria and Belgium are Parties;

Convinced that these principles constitute the essential foundation for the relations of cooperation between the two Parties;

Considering that it is important to establish a political and legal framework for their cooperation, based on dialogue and on shared responsibility;

Have agreed as follows:

Article 1. Purpose

The purpose of this General Convention is to define the political, institutional and legal framework for direct bilateral cooperation as agreed between the Parties.

Article 2. Objectives of Direct Bilateral Cooperation

The primary objective of this cooperation is to encourage sustainable human development. To this end, such cooperation will seek to combat poverty, promote partnership between the Parties' peoples and institutions, promote democracy, the rule of law, the role of civil society, good governance, human exchanges, advance respect for human dignity, the freedoms and rights of man, and combat all forms of discrimination based on reasons of social or ethnic background, religion, philosophy or sex.

Article 3. Priority Sectors and Themes

Direct bilateral cooperation between the Parties shall focus on one or more of the following sectors:

1. Basic health care, including reproductive health;

2. Education and training;

3. Agriculture and food security;

4. Basic infrastructure;

5. Prevention of conflict and consolidation of society;

and on the following themes:

1. Rebalancing rights and opportunities for women and men;

2. Respect for the environment;

3. The social economy.

Article 4. Indicative Programmes of Cooperation

This cooperation shall be given effect through indicative programmes of cooperation to be defined by mutual agreement in the Joint Commission mentioned in Article 5.

The objectives of these programs shall be consistent with those in the development plans of the People's Democratic Republic of Algeria and with those mentioned in Article 2.

The indicative programmes of cooperation will also involve the sectors and themes listed in Article 3, and will be designed to:

- Strengthen institutional and managerial capacities, giving a growing role to local management and implementation;

- Ensure continuing technical and financial viability after Belgian support ends;

- Employ effective and efficient means of execution that bring decision-making responsibility as close as possible to target groups.

Article 5. Joint Commission

A Joint Commission consisting of representatives of the two Parties shall validate or define the indicative programmes of cooperation mentioned in Article 4, and shall monitor and evaluate their implementation in order to make any necessary adaptations to them.

The Joint Commission shall meet every three years at the ministerial level, and annually at the level of senior officials, alternately in Belgium and in Algeria.

Article 6. Cooperation Projects

1. The indicative programmes of cooperation shall be given effect through specific cooperation projects. In each cooperation project, the Belgian Party's cooperation may include technical cooperation, training or studies, grants in kind or financial grants, including budgetary assistance, loans, equity investments, debt relief, or a combination of these elements.

2. Each cooperation project shall be prepared, planned and implemented according to an integrated management cycle based on the objectives and comprising four phases: identification, formulation, implementation and evaluation.

3. Each cooperation project shall be identified through a process of consultation between the Parties.

The Algerian Party shall have the final responsibility for identification.

4. To ensure that all cooperation projects are adapted to the capacities and needs of the beneficiary Party, a strictly participatory approach will be followed.

To this end, a joint steering committee shall be established for each project.

5. Specific conventions concluded between the Parties shall constitute the legal basis for each cooperation project.

Those conventions shall specify, in light of the form of cooperation selected:

- the objectives;

- the implementation mechanisms and schedules;

- the rules for adjustment and transfer of funds, as necessary;

- the rules for procurement and transfer of equipment, as necessary;

- the rights, responsibilities and obligations of all persons involved;

- procedures for reporting, monitoring and control;

- the makeup and responsibilities of the joint steering committee.

Article 7. Competent Authorities

Any question relating to application of this General Convention shall be examined by the competent authorities of the Parties, who are:

1. In the case of the People's Democratic Republic of Algeria, the Ministry of Foreign Affairs;

2. In the case of the Kingdom of Belgium, the Ambassador of the Kingdom of Belgium in Algiers.

Within that Embassy, the International Cooperation Attaché is specifically responsible for questions relating to development cooperation.

Article 8. Implementing Agencies

1. The Belgian Party entrusts performance of its obligations in the formulation and implementation phases mentioned in Article 6 §2 exclusively to "Coopération Technique Belge" (CTB), a Belgian non-profit public corporation. The Belgian Party will conclude conventions with CTB whereby CTB undertakes to respect the specific agreements mentioned in Article 6 §5.

2. If the nature of the cooperation projects so requires, their implementation may be entrusted, either by the Minister responsible for cooperation or by the CTB, to specialized agencies.

3. In certain cases, upon notification by the International Cooperation Attaché to the Algerian Party, the identification of a cooperation project may be entrusted to the CTB.

Article 9. Privileges and immunities

1. For the implementation of this Convention, the resident representative of the CTB and his assistants recruited in Belgium shall benefit in principle from the privileges and immunities applicable to administrative and technical personnel of diplomatic and consular posts, provided they are not nationals of the People's Democratic Republic of Algeria.

2. For implementation of this Convention, all experts who are not nationals of the People's Democratic Republic of Algeria shall enjoy the same privileges and immunities as those granted to experts of the United Nations. In particular, such experts shall have the right to duty-free import or purchase of a vehicle, furnishings and articles for their personal use and that of their family members living with them. Their salary and remunerations shall be exempt from taxation in the territory of the People's Democratic Republic of Algeria. When so required, however, such experts shall be subject to social security obligations pursuant to Belgian or Algerian legislation.

3. The furnishings and premises of the CTB representation office as well as any equipment or services imported or purchased locally, and any transfers of funds under this General Convention or any specific conventions resulting therefrom shall be exempt from all taxes or duties.

Article 10. Audit and Evaluation

The Parties shall take all the necessary administrative and budgetary measures to achieve the objectives of the specific conventions resulting from this General Convention.

To that end, the Parties are shall arrange, jointly or separately, for such internal and external audits and evaluations as they deem useful. Each Party shall however advise the other Party of the audits and evaluations it intends to conduct separately.

The evaluations shall be performed on the cooperation programmes as well as on projects selected for this purpose.

Article 11. Disputes

Disputes arising over application of this General Convention and its specific conventions shall be settled amicably by negotiation between the Parties.

Article 12. Duration and Termination

This General Convention is concluded for an indefinite duration. Each Party may terminate it at any time by giving six months' advance notice to the other Party through diplomatic channels.

Such termination shall not terminate the specific conventions or other bilateral acts governed by this General Convention, which until they expire shall continue to govern all projects under way.

Article 13. Entry into force

This General Convention shall enter into force on the first day of the month following the date of the last notification whereby the Parties advise each other that the internal procedures required for this purpose have been fulfilled.

In witness whereof, the Parties have signed this General Convention.

Done in duplicate at Brussels on 10 December 2002, in the French, Arabic and Dutch languages, each version being equally authentic.

For the Kingdom of Belgium:

LOUIS MICHEL
Deputy Prime Minister and Minister of Foreign Affairs

For the People's Democratic Republic of Algeria:

ABDELAZIZ BELKHADEM
Minister of State, Minister of Foreign Affairs